● أخبار قصيرة

نظام الأمن الغذائي في إيران من بين أفضل ٥ أنظمة في العالم

صرح وزير الجهاد الزراعي، غلام رضا نوري قزلجة، إن نظام الأمن الغذائي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يعد من بين أفضل ٥ أنظمة في العالم نظرًا لمرونته وصلابته العالية.

وقال نوري قزلجة، الخميس، خلال اجتماع مع نخبة من الأساتذة والأكاديميين والعلماء في مجال الزراعة وممثلين عن القطاع الخاص: هذا الإنجاز ثمرة تضافر الجهود، والعمل الدؤوب الذي يبذله العاملون في سلسلة الإنتاج، والدعم العلمي والتنفيذي.

وأكد وزير الجهاد الزراعي أن زيادة "الإنتاجية" ضرورية لتطوير وتعزيز الأمن الغذائي، وقال: في هذا المسار، نحتاج إلى الاستفادة القصوى من علوم ومعارف وخبرات أساتذة الجامعات"، وقال: تمتلك إيران القدرة على أن تصبح "قطبًا إقليميًا للغذاء" بفضل موقعها الاستراتيجي على ممرات الشمال-الجنوب والشرق-الغرب، وإمكانية الوصول إلى بحار الشمال والجنوب.

تسهيل حركة الشاحنات عبر المعابر الحدودية بين إيران وتركيا

قال رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية: إن طرق التجارة وتسهيل مرور الشاحنات عبر المعابر الحدودية الجمركية المشتركة بين إيران وتركيا قيد الدراسة والتيسير. وأشار فرود عسكري، خلال اجتماع افتراضي عقده مع المسؤولين في اللجنة الاقتصادية المشتركة الإيرانية - التركية، وكبار مسؤولي الجمارك التركية، إلى أن الجانبين، مع اعتمادهما واقتراحهما حلولاً عملية، أعلنا استعدادهما لزيادة حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا. وأضاف: أن زيادة استيعاب قدرة حركة الشاحنات، ومنع توقف البضائع على الحدود في حالات الطوارئ، والتنسيق المستمر والمزيد من التنسيق فيما يتعلق بكيفية مراقبة وتفتيش البضائع، وزيادة التنسيق في الجمارك الحدودية للبلدين، قد تم درسها أيضاً.

الوكالة الدولية للطاقة: سوق النفط قد يشهد صيفاً حرجاً

حذر رئيس الوكالة الدولية للطاقة من نقص حاد في الطاقة خلال صيف هذا العام. وقال فاتح بيرول، خلال كلمة ألقاها في معهد تشاتام هاوس بلندن، محذراً من نقص الطاقة: إن تزامن ذروة الطلب الصيفي على الوقود، وانعدام الصادرات النفطية الجديدة من الشرق الأوسط، وانخفاض المخزونات النفطية يمكن أن يجعل سوق النفط حرجاً خلال شهري أغسطس وسبتمبر. وأضاف: إذا لم نر تحسناً في الوضع، فقد ندخل المنطقة الحمراء في يوليو أو أغسطس. ووفقاً لبيرول، فإن الهجمات على البنى التحتية للطاقة والإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، أدت إلى إزالة أكثر من ١٤ مليون برميل يومياً من إمدادات النفط في الشرق الأوسط؛ وهي أزمة وُصفت بأنها أكبر أزمة إمدادات نفطية في التاريخ.

التوقعات الزمنية لاستعادة الاقتصاد بعد صدمات الحرب في غرب آسيا

العدوان على إيران.. أغلى خطأ اقتصادي لترامب

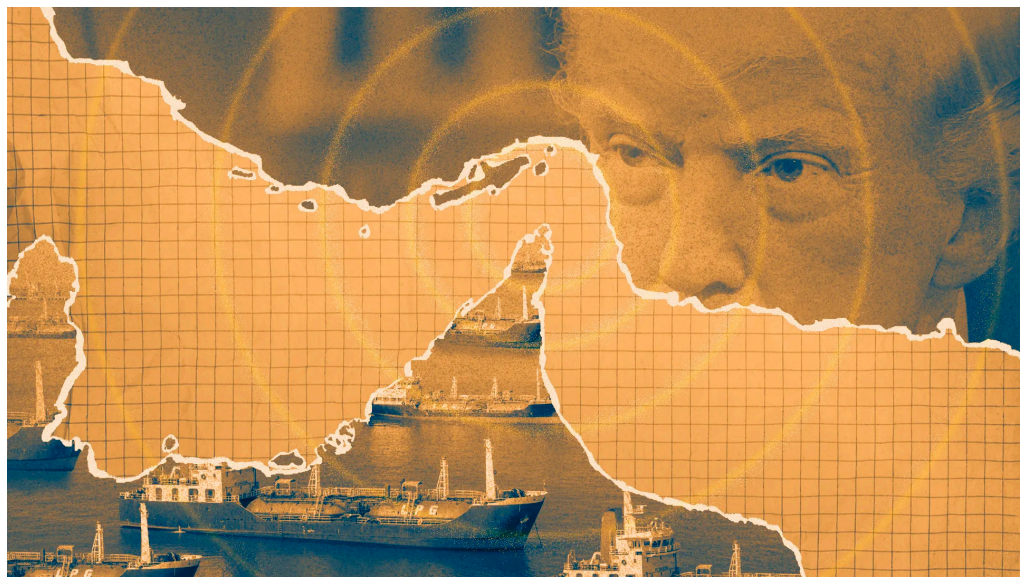

أحد أوراق القوة لإيران في هذه الحرب كان إغلاق مضيق هرمز الذي بدأ بإدارة مرور السفن وفقًا للاتفاقيات الدولية في ظروف النزاع والحرب

الوفاق/ بعد مرور أكثر من شهرين شهرين على العدوان الأمريكي - الصهيوني على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أصبحت آثار هذا العدوان تؤثر بشكل متزايد على حياة الناس في جميع أنحاء العالم، حيث تُعد زيادة الركود والتضخم من أبرز مؤشراته.

ما يميز هذه الحرب عن النزاعات السابقة هو إغلاق مضيق هرمز، الشريان الحيوي للطاقة العالمية، الذي أزعج سلاسل التوريد العالمية وقلل النمو الإقتصادي للعديد من الدول، لاسيما في أوروبا.

التكاليف الإقتصادية للعدوان الصهيوأمريكي

وفي هذا السياق، يبرز السؤال الأهم: ما التكاليف الإقتصادية التي فرضتها هذه الحرب على دول العالم، ومتى يمكن الخروج من هذا الأزمة؟

وعلى الرغم من أن بداية الحرب كان يُعتقد أن آثارها ستقتصر على إيران أو منطقة الشرق الأوسط، إلا أن التصريحات الأخيرة لمسؤولين أوروبيين كشفت الواقع؛ إذ أشارت أحدث التصريحات الألمانية إلى أن هذا البلد الأوروبي كان الأكثر تضررًا من النزاع. وقد كشف، وزير المالية الألماني، لارس كلينجبيل، مؤخرًا أن حرب ترامب مع إيران قلّصت النمو الاقتصادي لألمانيا إلى النصف وزادت تكاليف الوقود والطاقة بشكل كبير، رغم عدم تدخل برلين في الحرب.

وتشير هذه الحقيقة إلى أن الحرب ضد إيران ليست مجرد أزمة إقليمية، بل استهدفت سلاسل توريد الطاقة والصناعة في ألمانيا. كما أن صناعة السيارات الألمانية، التي كانت تعاني سابقًا من أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا، أصبحت الآن مشلولة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وقطع سلاسل توريد القطع عبر مضيق هرمز.

من الواضح أن المسؤولين الرئيسيين عن هذا الوضع هم الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، اللذان بدأوا العدوان ضد إيران فزعزعوا استقرار الطاقة العالمي. وألمانيا، التي تعتبر نفسها غير معنية بهذه الحرب، أصبحت عملياً رهينة لسياسات البيت الأبيض.

وقالت وزيرة الإقتصاد الفيدرالية الألمانية، كاترينا رايش، من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU، في برلين: إن الحرب في الخليج الفارسي من المتوقع أن تحدد نمو الاقتصاد الألماني هذا العام إلى نصف واحد بالمئة فقط. ولا تقتصر المشاكل الإقتصادية في أوروبا على ألمانيا، بل خفضت دول أخرى مثل إيطاليا توقعات النمو بشكل كبير. فقد أعلنت رئيسة وزراء إيطاليا، جورجيا ملوني، أن الأولوية الحالية لها هي السيطرة على الضغوط التضخمية على الأسعار، خصوصًا أسعار الطاقة، نظرًا لتأثير الحرب الأمريكية ضد إيران؛ مشيرة إلى أن التحكم في الأسعار والطاقة لمنع التأثيرات التضخمية على الناتج المحلي يجب أن يُعتبر أولوية. في المقابل، أظهر الاقتصاد الإسباني أداءً مذهلاً، وفقًا للبيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء الإسباني INE، نما الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٠/٦ ٪ مقارنة بالربع السابق، وبالنسبة السنوية وصل إلى ٢/٧ ٪.

وصرح وزير الإقتصاد الإسباني، كارلوس كويربو، أن إقتصاد بلاده حافظ على معدل نموه في بداية السنة المصاحبة للحرب في إيران. وعزا هذا النجاح إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة "بنسبة ٥٥ ٪ من مزيج الطاقة"، وتنويع مصادر واردات النفط (من الولايات المتحدة وأفريقيا بدلاً من الخليج الفارسي)، وحزمة دعم بقيمة ٥ مليارات يورو للأسر والشركات. ومع ذلك، فإن هذا النمو لم يكن بدون تكلفة؛ إذ ارتفع معدل التضخم في ظل الحرب، وعلى الرغم من انخفاضه إلى ٣/٢ ٪ في أبريل، إلا أن أسعار الوقود لا تزال مرتفعة، وقد حذرت السلطات الإسبانية مسبقًا من تباطؤ الإقتصاد إذا استمرت الحرب.

وفي هذا الصدد، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، أن تداعيات النزاع في غرب آسيا قد تستمر لأشهر أو حتى سنوات، معتبرة أزمة الطاقة الأخيرة ثاني أكبر أزمة طاقة خلال فترة أربع سنوات. وأوضحت ثلاثة محاور للخروج من أزمة الطاقة في أوروبا: أولًا تعزيز التنسيق على مستوى أوروبا، ثانيًا حماية المستهلكين والشركات، وثالثًا تحديث استهلاك الطاقة بشكل منهجي.

ترامب اعتقد أنه بإجراء حملة عسكرية قصيرة يمكنه إجبار إيران على الاستسلام وأصبح اليوم يرى إقتصادات حلفائه الأوروبيين تنهار

مضيق هرمز؛ شريان الإقتصاد العالمي

يعتبر خبراء سياسيون واقتصاديون، أن أحد أوراق القوة لإيران في هذه الحرب كان إغلاق مضيق هرمز، الذي بدأ بإدارة مرور السفن وفقًا للاتفاقيات الدولية في ظروف النزاع والحرب، ثم أدى الحصار الأمريكي إلى الإغلاق الكامل.

ويمثل هذا الممر الضيق بين إيران وعمان طريق مرور نحو خمس النفط الخام والغاز الطبيعي المسال في العالم. وحذر البنك الدولي من أن الحرب في غرب آسيا أدت إلى أكبر انخفاض في إمدادات النفط في التاريخ، وأن أسعار الطاقة سترتفع هذا العام بمتوسط ربع القيمة تقريبًا.

ويرى محللو «أكسفورد إيكونوميكس» أن إعادة صادرات النفط من المناطق المتأثرة بالحرب إلى مستويات ما قبل النزاع عملية تستغرق وقتًا طويلاً، إذ بقي إنتاج النفط في العراق والكويت أقل بنسبة تزيد عن ٦٠ ٪ بعد حرب الخليج الفارسي الأولى عام ١٩٩١، مقارنة بما قبل الحرب بعد ثلاث سنوات.

ومع إغلاق مضيق هرمز، تضطر السفن للسير في طرق أطول وأكثر تكلفة لنقل النفط، ما يزيد الأسعار. ويتوقع البنك الدولي أن تعود حركة النقل البحري عبر المضيق إلى طبيعتها خلال ستة أشهر على الأقل، وخلال هذه الفترة ستواجه الإقتصاديات العالمية صدمة غير مسبوقة.

كم من الوقت يستغرق الإقتصاد للتعافي؟

السؤال الأساسي الذي يشغل العديد من المحللين هو متى يمكن لاقتصادات الدول المتأثرة بالحرب (وحتى الدول الثالثة مثل ألمانيا) العودة إلى الوضع الطبيعي. وبحسب تحليلات «أكسفورد إيكونوميكس»، من المتوقع أن يستغرق التضخم الناتج عن حرب إيران سنتين إلى ثلاث سنوات بعد انتهاء النزاعات ليزول بالكامل، وحتى في السيناريو الأكثر تفاؤلًا، سيظل الاقتصاد الألماني وغيره من الدول الأوروبية متأثرًا لمدة سنة إضافية على الأقل بسبب الآثار النفسية والاضطرابات اللوجستية. ويمكن القول إن جميع هذه الأزمات مصدرها العدوان غير القانوني للولايات المتحدة والكيان الصهيوني على إيران. وترامب، الذي اعتقد أنه بإجراء حملة عسكرية قصيرة يمكنه إجبار إيران على الاستسلام، أصبح اليوم يرى إقتصادات حلفائه الأوروبيين تنهار. حتى الدول العربية في المنطقة وقعت في هذا المأزق؛ فالإمارات، على الرغم من خروجها من أوبك، لا تزال تعاني من تداعيات إغلاق مضيق هرمز. والسعودية، على الرغم من احتياطياتها النفطية الكبيرة، غير قادرة على التصدير عبر مسار بديل بتكلفة معقولة.

ومن اللافت أن الكيان الصهيوني نفسه لم ينجُ من هذه الحرب؛ فقد أظهرت التحليلات الاقتصادية أن تكاليف الحرب وتوقف صادرات الغاز من الحقول المشتركة أثر بشكل سلبي على نمو الإقتصاد الصهيوني. كما أن الولايات المتحدة، رغم الدعاية الانتصارية لترامب، تواجه موجة جديدة من التضخم، ويتوقع محللو صحيفة «وول ستريت جورنال» أن يتجاوز التضخم ٤ ٪ حتى في حالة التوصل إلى وقف إطلاق النار.

رغم الهجمات التي استهدفتها

تفريغ وتحميل ٢٣ مليون و٣٠٠ ألف طن من البضائع في موانئ البلاد

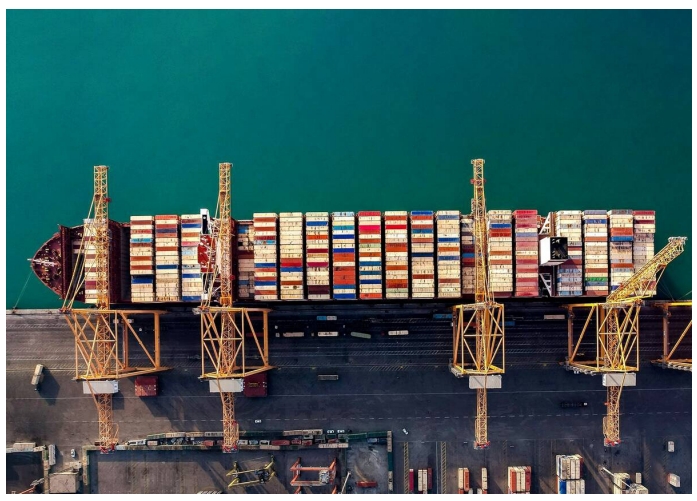

الوفاق/ أعلن الرئيس التنفيذي لهيئة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية أن ٢٣ مليوناً و ٣٠٠ ألف طن من البضائع تم تفريغها وتحميلها منذ ٢٨ فبراير حتى ٢٠ مايو العام الجاري رغم الهجمات التي استهدفت الموانئ ومحيطها.

وأردف محمد شكيبي نسب، الخميس، في اجتماع تبادل الآراء حول إزالة معوقات الإنتاج والتجارة والنقل في محافظة غيلان (شمال البلاد): إن من هذا المقدار ٥ ملايين و ٣٠٠ ألف طن كانت من السلع الأساسية، كما تم خلال هذه الفترة تحميل وتصدير ٥ ملايين و ١٠٠ ألف طن من السلع الأساسية.

وأشار شكيبي نسب إلى قدرة الموانئ الشمالية من حيث البنى التحتية المتاحة، وقال: حتى اليوم كنا نمتلك قدرة الموانئ الجنوبية ومتوسط حمولة السفن المترددة عليها يتراوح بين ٦٥ و ١٥٠ ألف طن.

وأضاف: إن سفينة واحدة في الموانئ الجنوبية تحمل ٧٠ ألف طن من السلع الأساسية، بينما في موانئ بحر قزوين يلزم أن تتردد ٢٠ سفينة ليتم تسجيل متوسط حمولة ٧٠ ألف طن، لذا يستلزم تقديم التعاون اللازم وزيادة هذا المعدل.

وتداول الحاضرون الآراء حول تحديد قدرات الإنتاج المحلي لمواجهة الحرب الاقتصادية، وتسهيل الاتصالات وإبرام مذكرات تعاون بين المحافظات، وتحديد القدرات المحلية للسيطرة على السوق وإزالة معوقات الإنتاج والتجارة من قبل وزارة الاقتصاد والشؤون المالية.

وكانت إحدى مخرجات هذا الاجتماع الموافقة على الإفراج عن حرية تنقل السيارات ذات اللوحات الخاصة بالمنطقة الحرة لأنزلي إلى المحافظات المجاورة والواقعة على نفس المسار.

وكان قد تم، في وقت سابق، التوقيع على حرية تنقل السيارات ذات لوحات المنطقة الحرة لأنزلي إلى محافظة مازندران في اجتماع محافظي غيلان ومازندران. وقد تم اتخاذ قرار تسهيل الظروف للاستفادة من مزايا المنطقة الحرة في محافظة غيلان وتعزيز العلاقات بين المحافظات في شمال البلاد.

تحديد مواقع مراكز بازركان وجلفا اللوجستية الحدودية ومجمع مباركة لتسهيل التجارة مع أوراسيا

الوفاق/ عُقد اجتماع هيئة مراكز اللوجستيات في إيران برئاسة وزيرة الطرق والتنمية الحضرية، وتمت فيه المصادقة على تحديد مواقع مراكز بازركان وجلفا اللوجستية الحدودية ومجمع مباركة اللوجستي لتسهيل التبادل التجاري مع أوراسيا. وعقد الاجتماع الرابع عشر لهيئة مراكز اللوجستيات برئاسة فرزانه صادق وزيرة الطرق والتنمية الحضرية ورئيسة هيئة مراكز اللوجستيات في البلاد، بحضور مهران قرباني أمين سر هيئة مراكز اللوجستيات، ورضا أكبر معاون رئيس هيئة الطرق والنقل البري، وسائر أعضاء هذه الهيئة. وقد عُقد هذا الاجتماع بالمصادقة على تحديد مواقع مراكز بازركان وجلفا اللوجستية الحدودية، وكذلك مجمع مباركة اللوجستي العام، وهو ما يُعد خطوة مهمة في اتجاه تسهيل التبادلات التجارية مع أوراسيا وتعزيز البنى التحتية الصناعية في البلاد. وأكدت وزيرة الطرق والتنيمة الحضرية، في هذا الاجتماع، أهمية المحطات الحدودية ومراكز اللوجستيات، بالنظر إلى الحصار البحري للموانئ الجنوبية، أكثر من أي وقت مضى، وشددت على الإسراع وتسهيل إصدار التراخيص اللازمة للاستثمار في مراكز اللوجستيات. وقالت صادق بشأن مركز سنندج اللوجستي: إن هذا المركز كان دائماً أحد مطالب نواب محافظة كردستان في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، وقد أُضيف اليوم إلى مراكز اللوجستيات في البلاد بموجب المنظمة المسؤولة (شركة سكك حديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية). وأضافت: حالما تتوفر الظروف من قبل محافظة كردستان، ومع التواجد الميداني للخبراء والمسؤولين في وزارة الطرق والتنمية الحضرية في الموقع، سيتم الإسراع في الإجراءات الإدارية والتنفيذية، وذلك حتى نشهد في المرحلة التالية، بعد تحديد الأراضي المحددة ضمن نطاق تأثير محطة قطار سنندج، اختيار المستثمر.